ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

«غوسبل» سلاح مدمر بمفاعيل نووية.. فمن يحاسب؟!

علي عرباني

تلتف جيوش الغرب عادة على القانون الدولي. تبتكر طرقًا غير تقليدية موارية لتجنيب جنودها وجنرالاتها عواقب الحروب التي تشنها، لتضيع المسؤوليات، ويتحقق الافلات من العقاب أمام المحاكم الدولية، لا سيما المحكمة الجنائية الدولية. اتّبع جيش الاحتلال الأميركي هذا الأسلوب مرارًا وتكرارًا، أولًا حينما استعان بشركات خاصة «بلاك ووتر» وسواها لتأمين مصالحه في العراق، وثانيًا حينما ابتكر تنظيم «داعش» وكلفه بإحلال الإرهاب في سورية والعراق، وبكل الفظائع الدموية، التي تدعه بعيدًا عن المساءلة الشعبية أمام الرأي العام، وعن الوقوف في قفص الاتهام والمحاسبة القضائية الدولية من جهة ثانية.

لجيش الاحتلال الإسرائيلي أيضًا باع طويل في الالتفاف على القوانين والمحاكم الدولية، والتنصل من مجازرها صبرا وشاتيلا شاهد على ذلك، وقانا وجنين وغزّة وكلّ شبر من فلسطين.. حتّى قتل الأطفال والصحفيين (الإعلامية الشهيدة شيرين أبو عاقلة نموذجًا..)، تملص منه، لعدم ملاحقة ضابطه وجنوده.. ما دفعه للتمادي في ابتكار سبل الالتفاف على مبادئ القانون الدولي، إلى حد سيتبجح غدًا بعد الحرب بعدم مسؤولية جيشه عمّا جرى في غزّة وأن «الذكاء الصناعي» هو المسؤول عن إبادة أهل القطاع.

ليس إدخال الذكاء الصناعي بعالم الأسلحة هو الخطر بحد ذاته، مكمن الخطورة في موضع آخر في الترخيص للآلة باتّخاذ قرارات القتل والإبادة الجماعية دون مراجعة بشرية أو حتّى مع تقييم سريع (٢٠ ثانية للهدف)، هذا ما فعلته «إسرائيل» باستخدامها تطبيقات للذكاء الصناعي منها تطبيق «غوسبيل» من أجل توليد أهداف للقتل، في حرب الإبادة الجارية على غزّة، ما سرّع العمليات القاتلة، فكانت النتيجة دمارًا شاملًا وقتلًا عشوائيًا وانتقاميًا دون حسيب أو رقيب، وتسوية مناطق سكنية واسعة النطاق في القطاع بالأرض دون أي مراعاة للقوانين الدولية والإنسانية ولمبدأ سلامة المدنيين في الحروب.

هذه النتائج المدمرة في غزّة خلّفها استخدام جيش الاحتلال بدوافع انتقامية بعد ٧ أكتوبر للذكاء الاصطناعي، دون ضوابط، ما تسبب بكوارث بشرية، فنجم عنه:

١. استخدام مفرط للقوة أفضى لدمار يفوق ما يمكن أن تحدثه ٦ قنابل نووية.

٢. الحد من دور الإرادة الإنسانية في انتقاء الأهداف دون مراعاة للهوامش الكبيرة بالأخطاء أو الأضرار الجانبية التي ستلحق بالآخرين.

٣. الثقة في الإحصاء الآلي لكون الآلة مجردة من الإحساس ويمكنها أن تقوم بالتدمير والوحشية ببرودة.

٤. التحيز الآلي، الإفراط بالاعتماد على الأنظمة حتّى يصبح لها تأثير كبير للغاية على الأمور، وعندها لا يتم الاعتماد على القرارات الإنسانية.

هذه التطورات الناجمة عن دخول سلاح جديد ضمن دائرة تهديد السلم والأمن الدولي الذي يعتبر من مسؤولية منظومة الأمم المتحدة، أثارت قلق أمينها العام، أنطونيو غوتيرش، فعبّر عن خشيته من أن تصبح «قرارات الحياة والموت» مرتبطة «بحسابات تجريها الخوارزميات بدم بارد بعيدًا عن احترام القانون الإنساني الدولي»، بعدما كان مجلس حقوق الإنسان التابع للمنظومة أدان استخدام «إسرائيل» الذكاء الاصطناعي «للمساعدة في عملية اتّخاذ القرارات العسكرية» باعتبار أن ذلك «قد يساهم في جرائم دولية».

وكانت بدأت قبل سنوات على المستوى الأممي، مناقشات في أروقة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن مخاطر الذكاء الصناعي واستخدامها العسكري من قبل الجيوش بغية تحديد قواعد دولية جديدة وسن قوانين جديدة تضبط استخدام الذكاء الصناعي والأسلحة ذاتية التشغيل. فبينما أيّدت أكثر من ١٥٠ دولة في ديسمبر الماضي، قرارًا للأمم المتحدة حول «تحديات ومخاوف جدية» في مجال الذكاء الاصطناعي وأنظمة السلاح الذاتية التشغيل، برزت «إسرائيل» في موقع المعرقل والمعيق لهذا التقدم، كما كان للاتحاد الأوروبي سبق الريادة بوضع السياسات التي تحكم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي الدولية، كما يتضح من «قانون تنظيم الذكاء الاصطناعي» الذي اقترحته المفوضية الأوروبية في ٢٠٢١.

من هنا فإن الاستخدام الإسرائيلي المتكرّر والروتيني لتقنيات الذكاء الاصطناعي في إبادة الشعب الفلسطيني في غزّة يستوجب وضع أطر قانونية محاسِبة ورادِعة دوليًا لضبط وتنظيم استخدامات التكنولوجيا الناشئة. تاريخيًا أفضت المخاوف من الاستخدامات العسكرية للطاقة النووية، كما حصل في ناكازاكي وهيروشيما اليابانيتين، إلى إنشاء وكالة الطاقة الذرية، كما كان التفلّت من ضوابط الحروب وتعريض المدنيين للخطر أحد دوافع تأسيس المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الدولية الخاصة. فهل تكون حرب غزّة الحالية واستخدام جيش الاحتلال المفرط للقوة باعتماده برامج الذكاء الاصطناعي مدخلًا لتأسيس وكالة دولية جديدة تعنى بالحد من الاستخدام العسكري القاتل والفتاك للذكاء الاصطناعي، لما يشكله من مخاطر على البشرية جمعاء؟!

نصرالله والانتخابات الرئاسية وجبهة الاسناد

في كلمته في حفل تأبين العلامة الشيخ علي كوراني تحدّث الأمين العام لحزب اللّه عن الاتهامات التي يطلقها بعض الأطراف نحو المقاومة بتعطيلها الانتخابات الرئاسية بسبب حساباتها في جبهة القتال جنوباً، فقال إن الانتخابات معطلة أصلاً قبل فتح الجبهة، فكيف

تكون الجبهة مسؤولة، وما عطلها لا زال قائماً، سواء الخلافات الداخلية، أو التدخل الخارجي.

المقاومة في تعاملها مع الاستحقاق الرئاسي منذ سنة ونصف وفقاً لثنائية قامت على ركن أول هو ممارسة حقها الطبيعي بدعم مرشح ترى فيه المواصفات المناسبة، وهذا حق دستوري لكل نائب منفرد، فكيف بكتل نيابية وازنة هي الجبهة النيابية الداعمة للمقاومة. والركن الثاني هو الدعوة للحوار طلباً للتوافق في ظل انقسام يملك فيه الطرفان المتقابلان قدرة تعطيل النصاب، وهو حق دستوري آخر يجيزه الدستور أمام النواب والكتل النيابية لضمان مشاركتها في انتخاب الرئيس إذا كانت تمثل نسبة كافية لتعطيل النصاب.

خصوم المقاومة وقعوا في ثلاثة محظورات لم تقم بها المقاومة، الأول أنهم وقد ثبت أنه ليس لديهم مرشح، قد قاربوا الموقف من المرشح الذي دعمته المقاومة بخلفية كيدية وعدائية هي العداء للمقاومة، وليس بخلفية تقييم مدى انطباق المواصفات المطلوبة في شخص الرئيس عليه، وحولوا هذه الكيدية العدائية الى معيار لقبول أو رفض أي مرشح. وهذا هو سبب ربطهم هم للانتخابات الرئاسية بالحرب في الجنوب، لأنهم يقاربون الملفين الرئاسي والجنوبي بخلفية واحدة هي العداء للمقاومة. أما المحظور الثاني الذي ارتكبه خصوم المقاومة وهي لم تفعل، فهو رفضهم للحوار، حتى عندما باتت مبادرة رئيس مجلس النواب نبيه بري تأخذ طلبهم بمهلة محددة للحوار وربطه بالذهاب الى جلسات انتخاب مفتوحة بلائحة مرشحين إذا تعذر التوافق، بقوا يرفضونه. أما المحظور الثالث فهو أنهم استدرجوا التدخلات الخارجية، خصوصاً بفتح الطريق للدول المناوئة للمقاومة بخلفية حرصها على كيان الاحتلال، واستعداد هذه الدول لاستخدام منصة الخلافات الرئاسية بهدف مساومة المقاومة على خياراتها الاستراتيجية مقابل الاستعداد للبيع والشراء في الملف الرئاسي، لكن المقاومة هي مَن عطّل هذه الفرص التي تمثل انتهاكاً للسيادة وإساءة للرئاسة واستهانة بتضحيات المقاومة بوجه الاحتلال.

إذا فكّر خصوم المقاومة بروح المصلحة الوطنية وقبلوا الحوار والتشاور، وفقاً لمبادرة الرئيس بري غداً، فربما يكون لدينا رئيس جمهورية بعد غد، وتستمرّ جبهة الجنوب بمهامها لإسناد جبهة غزة، وربما تقف حرب غزة غداً، وسوف يكون من المعيب أن نكتشف أن طريق الرئاسة فتحت، ليس لرابط بين الاثنين، بل لأن الخارج الذي عبث بالخلافات الداخلية بنية النيل من المقاومة قد وصل الى اليأس من إضعافها، فيسحب يده ويفتح الطريق لإنجاز الاستحقاق، فنسمع تبدلاً في خطاب بعض الداخل.

البناء

لبنان ومحنة أحزابه وتنظيماته وحركاته!

د.عدنان منصور

شهد لبنان منذ قرن وحتى اليوم، ما هبّ ودبّ من الأحزاب المختلفة، منها أحزاب علمانية وطائفية، إقطاعية وثورية، تقدّمية ورجعية، يسارية ويمينية، شرقية وغربية، اشتراكية ورأسمالية، وحدوية وانعزالية، وطنية ومحلية، عائلية ومناطقية!

أحزاب أدارها كلّ أصناف البشر، وكلها نادت بالحرية، والسيادة الوطنية، والعدالة الاجتماعية، وبناء الدولة المقتدرة بمؤسساتها، إلى ما هنالك من المفردات الجذابة التي تسيل لعاب كلّ مواطن حر، يتطلع الى مجتمع يتحقق فيه التقدم والعدالة، والرفاهية.

بعد أكثر من قرن، وجد اللبنانيون وللأسف، وطناً يترنّح، يتحلّل أمام عيون كلّ الأحزاب، والتيارات، والحركات، والمنتديات السياسية، والفكرية، ومنظمات المجتمع المدني، فيما هي تشاهد انهيار وطن، وتفكك مؤسساته، وبؤس شعبه.

على مدار قرن، رفعت غابة من الشعارات، والأعلام، واللافتات، وصور الزعماء، وعمّت المهرجانات، والمظاهرات أرجاء الوطن، وتزاحمت فيه المؤتمرات، والندوات، والخطابات الحزبية، والفكرية، والسياسية والعقائدية، الى أن أصبح لكلّ منطقة زعيمها، ودستورها، وعلمها، وشعارها، ونشيدها، ونهجها، وإعلامها الخاص بها. في حين أصاب معظم هذه الأحزاب الترهّل، وأصبحت عبئاً ثقيلاً على وطن وشعب على السواء.

إذا كانت غالبية الأحزاب والتنظيمات، والحركات، لم تستطع أن تمنع انهياره، أو إنقاذه، أو تقف في وجه الطغمة التي تديره، والتي كانت السبب المباشر في انهياره وتفكك مؤسساته، فما الداعي بعد ذلك الى وجودها، وبقائها، والاستمرار في سياساتها الفاسدة وأدائها العقيم؟

من اللافت والمعيب جداً، انّ الاحزاب في لبنان تتقدّم وتتمدّد كلما ارتفع منسوب خطابها الديني، وشحنها الطائفي، وتتراجع وتتقلص كلما أخذت بعداً وطنياً وقومياً. إذ أنه في كلّ مرة تريد الأحزاب والتنظيمات والحركات معالجة مشاكل البلد السياسية، والوطنية، والاقتصادية، والحياتية، والخدمية، نراها تعالجها من منظار مصالحها الخاصة، أكانت هذه المصالح فردية، أو طبقية، أو طائفية، أو مناطقية بحتة. هذا ما جعل اللبنانيين لا سيما غير الحزبيّين، أن يشعروا بالإحباط لجهة حقيقة دور الأحزاب وأهدافها، وصدقيتها.

وهذا ما أدّى إلى تراجع ثقتهم بها، إنْ لم نقل انعدامها. لأنّ معظم هذه الأحزاب والتنظيمات، والحركات، أثبتت عن فشلها الذريع، وعجزها الفاضح في الدفاع عن سيادة الوطن، وحقوق الشعب، وتحصينه، وحمايته، وتصدّيها لأطماع العدو الإسرائيلي المتوحش الذي يهدّد ويتربّص بنا. إذ لم تستطع وهي التي شاركت فعلياً في الحكم والفساد على مدى عقود طويلة، تحصين البلد وإخراجه من أزماته، وتجنيبه الانهيار، حيث كانت العلة والسبب الرئيس في إغراق لبنان في المستنقع الذي هو فيه الآن. على اعتبار أنّ معظم هذه الأحزاب والحركات التي شاركت في السلطة، غالباً ما كانت تلجأ الى التسويات، وتوزيع الأدوار والحصص، ولفلفة الأمور، وتقاسم الصفقات، والاحتكارات، والامتيازات، تهادن وتراهن، تغضّ النظر عن تجاوزات السياسات والقرارات المشبوهة، أو تشارك فيها، وتخرق الدستور وتتجاوز القوانين وتشلها بكلّ وقاحة دون حسيب أو رقيب.

إلى جانب ذلك، شهد لبنان من وقت الى آخر، أحزاباً وتنظيمات وحركات تتخبّط في مشاكلها الداخلية نتيجة الخلافات من هنا، وانسحابات من هناك، مع ما رافق ذلك، من عداوة، وتخوين، وتراشق بالاتهامات، ما أدّى نتيجة حكم طغمة مفسدة في الأرض، أدارت الدولة بكلّ ما فيها من مؤسسات ومرافق على هواها، وسخّرتها لخدمة مصالحها الحزبية والخاصة؟!

هل قامت الأحزاب يوماً، خلال والجغرافي الضيق، او تتعدّى حدود المنطقة او المدينة!

كيف يمكن لأحزاب عقائدية علمانية، ذات المسار والتاريخ الطويل، ان تحقق أهدافها، في الوقت الذي يتراجع عددها، وانتشارها، ورصيدها الشعبي، وأداؤها مع الأيام، وهي تشهد، من آن الى آخر، خلافات، وتصدّعات، وانشقاقات؟

كيف يمكن لأحزاب طائفية في الشكل والأساس، أن تحاور، وتغطي مروحتها مساحة الوطن، والشعب الواحد، وتعبّر عن وحدته، وآماله، فيما هي لا تستقطب في تركيبتها الحزبية سوى الجزء الأكبر من أبناء طائفتها!

أليس واقع الأحزاب المتمثلة في السلطة اليوم، يعكس صورة الحالة المزرية التي نراها على الأرض يومياً!

تجاه هذا الواقع التعيس مَن يتحمّل المسؤولية؟ إذا كانت المسؤولية في جزئها الأكبر تقع على الطغمة التي تدير البلاد، ومعظم الأحزاب على اختلافها التي تشارك في الحكم، فإنّ المواطنين، وبالذات غير الحزبيين، يتحمّلون قسطاً كبيراً من المسؤولية لجهة انهيار الدولة وتفكك مؤسساتها. إذ أنّ غالبية الشعب، كما الأحزاب، تحتاج اليوم الى ثورة على ذاتها، لإعادة تهذيب فكرها، ونهجها، وسلوكها ومفاهيمها، وممارساتها من جديد، بعيداً عن العصبية الطائفية، والجهل، والتعصب، والتقوقع، والتحجّر والاستعلاء على الآخر.

بعد كلّ الأزمات والكوارث التي

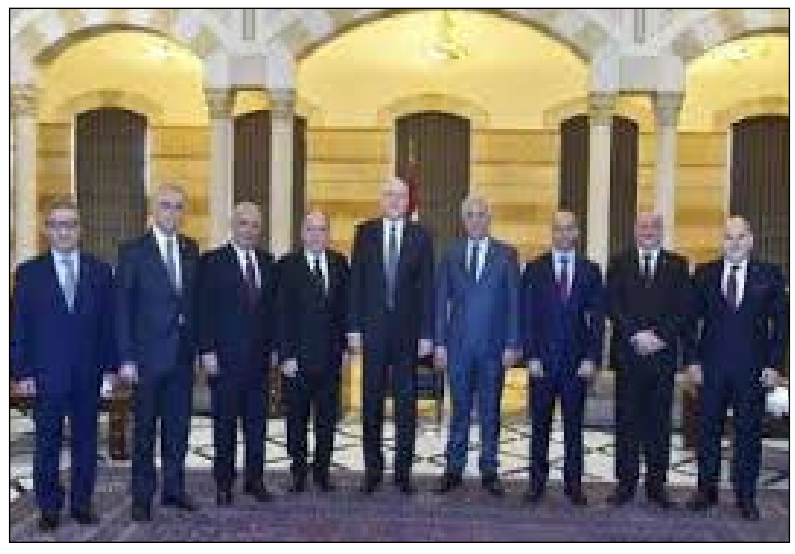

في ما بعد الى تفسخ الأحزاب، لينبثق عن الحزب أحزاب، وعن التنظيم تنظيمات، وعن الحركة الواحدة حركات! هل حاولت الأحزاب والتنظيمات يوماً إعادة النظر في فكرها، ونهجها، وممارساتها، وأدائها، وسلوكها، وأخطائها، لمعرفة الأسباب الحقيقية، والدوافع الفعلية التي أدّت الى فشلها، وتراجعها، وتفككها، وانسحاب قيادات وأعضاء منها، والانفصال عنها، وتأسيس أحزاب وتكتلات بديلة عنها؟

كيف يمكن لمعظم هذه الأحزاب تنفيذ برامجها، وتحقيق أهدافها في بلد انهار فيه كلّ شيء؟! وأين كان دورها الفعّال في ملاحقة المسؤولين الذين ارتكبوا جرائمهم بحق الشعب والوطن، وأرجعوه خمسين سنة أو أكثر الى الوراء، مسيرتها الطويلة بنقد ذاتي، وتقييم أدائها بشفافية، مترفعة عن عنجهيتها، وغرورها، وتصلبها، وعن فائض الثقة في نفسها، وإصرار البعض فيها، على المضيّ في نهجهم الأعوج، حرصاً منهم على الزعامة، والوجاهة، والأنانية الضيقة، والمنفعة الخاصة، والبريق الشخصي؟!

ألا تشعر هذه الأحزاب حتى الآن أنّ رصيدها الشعبي يتآكل، ونورها يخبو؟! فعلام الاستمرار إذن في تعنّتها، وممارساتها العقيمة وسياساتها الفاشلة؟

كيف يمكن لأحزاب وتنظيمات وحركات أن تحقق أهداف الشعب، فيما تحكمها بالوراثة أسر وعائلات إقطاعية، ومالية، وسياسية، تتنقل فيها الزعامة بين الأب والابن والحفيد، وعند الحاجة بين الزوج والصهر وابن الأخ والشقيق!

كيف يمكن لأحزاب «عائلية»، أن تدّعي أنها تجسّد ضمير الشعب وتطلعاته، وهي التي لم تستطع مجتمعة أن تتجاوز إطارها الطائفي

حلّت باللبنانيين، التي ارتكبها بحقهم مافياويو السلطة، وكانوا العلة والسبب المباشر في سرقة وطن، وتجويع شعبه وإفقاره، وإذلاله، وبعد لامبالاة وحوش المال، وتعمّد مافيا السلطة والاحتكارات عدم إعادة المال المنهوب والمسروق والمهرّب للخارج، والتمنّع المتعمّد عن تحقيق الإصلاح، وملاحقة، ومحاكمة الفاسدين، وبعد أن فشلت الأحزاب، والتنظيمات والحركات على أنواعها، لا سيما الطبقة الحاكمة الفاسدة التي أوصلت البلد إلى الهاوية، لم يبق أمام اللبنانيين سوى حزب واحد للالتفاف حوله، وهو أحوج ما يكون إليه الشعب اليوم بكلّ طوائفه وأطيافه، هو «حزب القصاص». حزب يصحّح بوصلة الوطن، لا يعرف الخطوط الحمر، يتجاوز الزعامات والطوائف والمناطق. لا يتبع ديناً، ولا طائفة، ولا زعيماً، ولا يخضع لأيّ جهة خارجية، إنما يتبع ضمير الناس ووجعها، وحكم الشعب! حزب له هدف واحد: اقتلاع الفاسدين من جذورهم، وملاحقتهم الى عقر دارهم ومعاقبتهم على اغتيالهم للوطن، وإفقار شعبه، وإذلاله، وتهجيره.

وحده القصاص لا مفرّ منه، الذي أصبح حتمياً، بعد أن غطى الفاسدون في الدولة والقضاء، أصحاب النفوذ في السلطة، وحموا قراراتهم السياسية، والإدارية، والمالية المشبوهة، وضربوا بعرض الحائط القوانين، دون أن يلتزموا بقسمهم، ويصونوا شرفهم، وشرف المهنة، في تطبيق العدالة المنوطة بهم.

لا تضيّعوا السنين وأنتم تبحثون عن الإصلاح في وطن، نظامه طائفي مهترئ عفن، لا اليوم ولا بعد مئة عام، قبل اجتثاث طبقته المدمّرة. عندها فقط يمكن الحديث عن بناء دولة العدالة وحقوق الإنسان، والإصلاح الحقيقي!